اعتبرتها الولايات المتحدة أول مقابلة رسمية ذات مستوى عال بين البلدين منذ سنة ١٩٦٧)[٧٦].

ولكن يبدو ان الولايات المتحدة قد وضعت، مؤخراً، مرة أخرى في موقف حرج، عندما طالبت المملكة العربية السعودية بشراء معدات اضافية (طائرات ف – ١٥)، لتحسين امكانياتها الدفاعية، وكانت الرياض اشترت هذه الطائرات سنة ١٩٧٨، ومن المفروض أن تستلمها في أواخر العام القادم. هذا بالاضافة إلى طلبها شراء الرادارات الطائرة التي كانت الولايات المتحدة قد أرسلتها إليها. وبالرغم من ان كارتر كان قد لمح سابقا الى إمكانية الموافقة على طلب السعودية بقطع اضافية للطائرات المحاربة، مقابل استخدام الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في السعودية، إلا أنه احرج في هذه المرة لأن هذا الطلب جاء في حمأة معركته الانتخابية، وذلك بسبب معارضة اللوبي الصهيوني لبيع السعودية أي أسلحة متطورة من جهة؛ ومن جهة أخرى، بسبب معارضة إيران التي وضعت عملية سحب الرادارات من السعوديين كشرط أساسي لاطلاق سراح الرهائن[٧٧].

ب – موافقة الحلفاء الغربيين على الاستراتيجية الاميركية

اتفقت معظم الأوساط الأميركية على أن احدى النتائج الايجابية للحرب العراقية – الايرانية، هي انها قد دفعت بالحلفاء الغربيين الى الموافقة على المخططات الأميركية، المبنية على أساس ضرورة التدخل الغربي في منطقة الخليج، في حال تهديد إمدادات النفط من هذه المنطقة[٧٨].

فمنذ اندلاع الحرب، بدأت المشاورات المشتركة بين الحلفاء لوضع خطط لمواجهة عدة احتمالات عسكرية في منطقة الخليج، خاصة إمكانية إغلاق مضيق هرمز. وقد دفع اعتماد أوروبا على نفط هذه المنطقة باتجاه موافقتها على الخطط الأميركية. ففي أول أيام الحرب بدأ النقاش بين الحلفاء حول إمكانية انشاء «قوة عمل مشتركة»، في حال اغلاق الخليج. وكان كارتر يضغط عليهم بهذا الاتجاه، مما دفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية الى إصدار بيان عن «الأهمية الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي التي تحتلها حرية الملاحة في الخليج والتي من الضروري أن لا تكون مهددة»، (٤٥٪ مما تحتاجه أوروبا من النفط يأتي من الخليج: ٦٠٪ من احتياج فرنسا و٢٠٪ من احتياج اليابان وما بين ١١ و١٣٪ من احتياج الولايات المتحدة)[٧٩].

وكانت الدول المرشحة لتشكيل قوة بحرية مشتركة في الخليج هي: فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، التي لديها أساطيل في البحر الأبيض المتوسط[٨٠].

ثم مع استمرار المشاورات، أصبح واضحا ان الحلفاء الغربيين تخلّوا عن فكرة انشاء قوة مشتركة رسمياً، ولكنهم طوّروا شبكة علاقات معقدة غير رسمية بينهم وبين بعض دول المنطقة. وقد أدت المشاورات المشتركة الى زيادة عدد القطع البحرية الحربية في المحيط الهندي، حتى أصبح عددها ٦٠ قطعة (فرنسية وبريطانية وأميركية واسترالية)، تستخدم اذا أصبح من الضروري حماية امدادات النفط، ولكن بدون تشكيل